

النيابةالغائز

نيابة جنوب المنصورة الكلية

الأخطاء الشائعة في تحقيق جرائم الهجرة غير الشرعية وسبل تلافيها

يقع عضو النيابة العامة أحيانًا في أخطاء قانونية عند التمييز بين:

- الجريمة التامة (التنفيذ الكامل للهجرة غير الشرعية).
 - 🗖 الشروع في الجريمة (محاولة لم تكتمل) .
- جريمة النصب (إذا كان هناك احتيال على الضحايا).
- 🗖 وهذا الخلط قد يؤدي إلى توصيف خاطئ للجريمة، مما يؤثر على سير الدعوى والعقوبة.

الخطأ الشائع في <mark>التحقيق</mark>

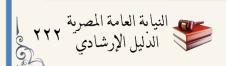
وصف الواقعة كجريمة تامة رغم عدم اكتمالها:

مثال: القبض على مجموعة مهاجرين قبل الصعود إلى القارب، ومع ذلك يتم تحرير محضر "هجرة غير شرعية تامة" بدلاً من "شروع".

النتيجة: إهدار عنصر "الوصول غير القانوني" المطلوب في الجريمة التامة.

الحل: التأكد من مكان القبض عليهم (داخل الحدود = شروع، خارج الحدود = جربمة تامة) .

توثيق مرحلة التنفيذ (هل تم الصعود إلى المركب؟ هل عبروا المياه الإقليمية؟).









حالات اعتبار الواقعة "نصب" (إذا كان الاحتيال هو الأصل)

المعيار: إذا تبين أن المنظمين ليس لديهم قدرة حقيقية على تنفيذ الهجرة، وكان هدفهم الاستيلاء على الأموال

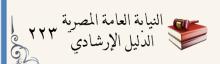
مثال: شخص ادعى أنه ينظم رحلات إلى أوروبا، وجمع ملايين الجنيهات من الضحايا، لكنه لم يمتلك أي قوارب أو علاقات مع مهربين 👉 جريمة نصب (المادة ٣٣٦ عقوبات).

الخطأ الشائع في التحقيق

إهمال تحليل نية الجناة:

- 🗖 إذا كان الغرض احتياليًا بجنًا (جمع الأموال دون نية <mark>حقي</mark>قية للهجرة)، يجب تصنيفها كـ نصب.
 - 🗖 إذا كان هناك محاولة تنفيذ حقيقية لكنها فشلت، فهي هجرة غير شرعية (شروع).

- التحقق من سجل المتهم (هل له سوابق في النصب؟).
- □ فحص الإمكانيات المادية (هل يملك قوارب؟ اتصالات مع مهربين؟).
 - ◘ تحليل التعامل مع الضحايا: (هل وعدهم بطرق غير واقعية؟).











النيابةالكائر

نيابة جنوب المنصورة الكلية

الخلاصة

- الجريمة التامة = اكتمال العبور غير القانوني.
 - 🗖 الشروع = محاولة عبور لم تنجح.
- □ النصب = عدم وجود نية حقيقية للهجرة، بل مجرد استغلال مالي.

وهناك مآخذ أخرى نوردها في الآتي:

١. إغفال التحقيق في مصدر تمويل الرحلة

الخطأ: التركيز فقط على الضحايا (المهاجرين) أو القائمين بالتنظيم المباشر، وإهمال تتبع الأموال التي مولت الرحلة.

النتيجة: عدم الكشف عن المتورطين الكبار (ممولين، وسطاء دوليين).

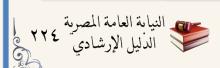
الحل: طلب كشف الحسابات المصرفية المشبوهة، وتحليل التحويلات المالية، والتعاون مع الوحدة المالية للنيابة.

٢. عدم توثيق الأدلة الرقمية بشكل كاف

الخطأ: إهمال التحفظ على أجهزة الهواتف المحمولة أو الحواسيب الخاصة بالمشتبه بهم، أو عدم استخراج البيانات الإلكترونية (مثل محادثات واتساب، رسائل SMS .

النتيجة: ضياع أدلة حاسمة مثل تنسيق المواعيد أو أسماء المتورطين.

الحل: الاستعانة بفريق الأدلة الرقمية التابع للنيابة أو الجهات الأمنية المتخصصة.











٣. التسرع في تصنيف الواقعة كـ هجرة غير شرعية " دون تحقق

الخطأ: افتراض أن كل حالة سفر غير موثقة هي هجرة غير شرعية، بينما قد تكون هناك دوافع أخرى (مثل الهروب من الاضطهاد، مما قد يجعلها قضية لجوء).

النتيجة: إسقاط حقوق الضحايا المحتملين وفقاً للقانون الدولي.

الحل: التحقق من دوافع كل مهاجر وطبيعة العلاقة بينه وبين المنظمين.

٤. إهمال الاستماع لشهادة الضحايا (المهاجرين) بعمق

الخطأ: الاكتفاء بإفادات موجزة من الضحايا دون التعمق في تفاصيل تجنيدهم أو التهديدات التي تعرضوا لها .

النتيجة: فقدان معلومات عن طرق الإكراه أو الخداع المستخدمة.

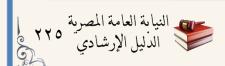
الحل: أخذ شهادات مفصلة، مع مراعاة الحالة النفسية للضحايا.

٥ .عدم التنسيق مع الدول الأخرى

الخطأ: عدم طلب معلومات من دول المقصد أو العبور عن الشبكات الإجرامية، رغم وجود اتفاقيات تعاون قضائي.

النتيجة: عدم كشف الشبكة الدولية للجريمة.

الحل: تفعيل مكاتب التعاون الدولي التابع للنيابة العامة.









٦. إغفال التحقيق في الفساد المرتبط بالجريمة

الخطأ: عدم البحث عن علاقة المشتبه بهم بموظفين فاسدين (مثل ضباط الجوازات أو الشرطة).

النتيجة: إفلات متورطين مهمين.

الحكل: توسيع نطاق التحقيق ليشمل الجهات الرسمية المشتبه في تواطئها.

٧. عدم توثيق مكان الواقعة جغرافياً

الخطأ: عدم رفع صور أو خرائط دقيقة لنقطة الانطلاق (مثل مراكب الصيد، مخابئ التجميع).

النتيجة: صعوبة إثبا<mark>ت ارتباط المتهمين</mark> بالمكان.

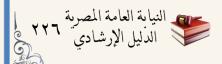
الحل: الاستعانة بجبراء من مصلحة الأدلة الجنائية.

٨. إهمال الجانب الوقائي

الخطأ: التركيز على الملاحقة القضائية فقط دون تحليل أسباب انتشار الجريمة (مثل الفقر، البطالة).

النتيجة: تكرار الواقعة.

الحل: إصدار تقارير توعوية بالتعاون مع الجهات المعنية.









النيابةالكائر

نيابة جنوب المنصورة الكلية

٩. الخطأ في توصيف النهم القانونية

الخطأ: اقتصار النهم علي جريمة (تهريب مهاجرين) وإغفال تهم أخرى مثل:

- □ الاتجار بالبشر (إذا ثبت الاستغلال الجنسي أو العمل القسري).
 - 🗖 تزوير مستندات (إذا تم استخدام جوازات مزورة) .

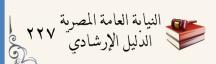
الحل: مراجعة الوقائع بدقة لتطبيق النصوص القانونية المناسبة.

١٠. عدم حماية الشهود والضحايا

الخطأ: عدم اتخاذ إجراءات حماية كافية للضحايا الذين قد يتعرضون للتهديد من الشبكة الإجرامية.

النتيجة: تراجع الشهود عن الإدلاء بأقوالهم.

الحل: تطبيق برامج الحماية المنصوص عليها في القانون.











خاتمة

هذه الأخطاء قد نؤدي إلى إفلات المتهمين الرئيسيين أو عدم تحقيق العدالة للضحايا . لذا، ينبغي

لعضو النيابة اتباع الآتي:

- 🗖 اعتماد منهجية شاملة تشمل التحقيق المالي، الرقمي، والبشري.
 - ☐ التعاون مع الجهات الدولية والمحلية المتخصصة.
 - ☐ توثيق كل مرحلة من مراحل التحقيق بدقة.

